ملخص بحث: "من الدولة الدستورية إلى الشرعية الإلهية: دراسة في موقع الدين والمذهب في الدستور الإيراني"

تُعدّ إيران من الدول التي يقع فيها الدين والمذهب موقعًا مركزيا في الدستور، واللافتُ أنّ مركزية الدين والمذهب في الدستور الإيرانيّ ليست طارئة لحظة الثورة الإسلامية 1979م، بل لذلك جذور وبذور، منذ تشكُّل إيران الحديثة.

ولمعرفة موقع الدين في الدولة الإيرانية المعاصرة، ينبغي أن ندرك النموذج الكامن وأسس العقل الجمعي للنخبة الدينية الولائية التي قامت على هذا الدستور، وضعاً، وتعديلاً فيما بعد. ولذا آثرنا في تلك الدراسة تتبع العقل الدستوري للجماعة العلمائية الإيرانية منذ التنباك ومرورًا بالدستورية، ونهاية بالثورة الإسلاميّة، محاولين استقراء الكليات الدستورية المتعلقة بالدين والمذهب والتي حرص عليها الفقهاء في كل حدَث، وتلك الخلافات العلمية، والاشتباكات الفلسفية والكلامية التي نشبت بينهم بسبب طبيعة هذه الدساتير، وما ورائياتها المقاصدية والفقهية.

وتسعى تلك الدراسة للإجابة عن عدد من الأسئلة المتعلقة بموقع الدين والمذهب في الدستور الإيراني الراهن، والعلاقة الغائمة والحسَّاسة بين الفقيه والدستور، وموقع الوليّ الفقيه من الدستور، وهل ثمة تقيد فقهي وفلسفيّ بالأطر الدستورية، فتكون ولاية الفقيه مقيّدة بالدستور والانتخاب، أم إنها ولاية مطلقة من كل قيد؟ ونحو ذلك من تساؤلات قلقة. وأخيرا ترصد الدراسة تلك التمردات الإصلاحية والتنويرية المطالبة بتعديلات جزئية أو جوهرية على الدستور، وبواعثها التي أدت إلى تمردها، وبديلها المنشود.